الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان ودوره السياسي والاقتصادي في إمارة أبو ظبي 1928- 1966.

أ.م.د. يوسف سامي فرحان حسين الدليمي

جامعة الأنبار / كلية التربية للبنات

الهاتف : 07817323989

edw.dr.yousiffarhan@uoanbar.edu.iq

الملخص

حكم الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان إمارة أبو ظبي للمدة 1928–1966 أي قبل استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971، وقد وافق عهده الكثير من الأحداث السياسية والاقتصادية، فضلاً عن المشاكل الحدودية بين إمارة أبو ظبي والإمارات الأخرى والدول المجاورة، وبالتالي عانى الشيخ شخبوط كثيراً للحفاظ على حدود إمارته، أما القضية الثانية التي شهدها عهده فتتمثل باكتشاف النفط ومحاولة بريطانيا الهيمنة على نفط أبو ظبي من خلال مفاوضات عسيرة تخللتها الكثير من المشاكل، بيد إن الشيخ شخبوط قاوم بكل عزم الضغوط البريطانية وحاول بصورة أو بأخرى التصدي لها، لكنها استحوذت عليها، كما إن الشيخ شخبوط لم يستثمر القفزة النفطية التي شهدتها إمارة أبو ظبي لتطوير إمارته، فقد كان لا يؤمن بالحداثة والتطور، وبالتالي بقيت إمارته أسيرة أفكاره وبعيدة عن أوجه التطور، وحاول جهد الإمكان المحافظة على الموروث البدوي التقليدي، وبالتالي أدت أفكاره إلى تأخر إمارة أبو ظبي كثيراً قياساً بالإمارات المجاورة مثل: إمارتي دبي والشارقة، ومع ذلك فقد إحاول بعض الحداثة والتطور في إمارة أبو ظبي في خمسينيات القرن الماضي، وتدفق عوائد النفط بشكل كبير ولكن بشكل بطيء جداً.

الكلمات المفتاحية : الشيخ شخبوط – أبو ظبي – بريطانيا – المشاكل الحدودية – النفط .

Sheikh Shakhbut bin Sultan Al Nahyan and his political and economic role in the Emirate of Abu Dhabi 1928-1966

Yousif Sami Farhan Hussein Al-Dulaimi

University of Anbar / College of Education for women

edw.dr.yousiffarhan@uoanbar.edu.iq

Abstract

Sheikh Shakhbut bin Sultan Al Nahyan ruled the Emirate of Abu Dhabi for the period 1928-1966, that is, before the independence of the United Arab Emirates in 1971. His reign coincided with many political and economic events, as well as border problems between the Emirate of Abu Dhabi and the other emirates and neighboring countries. Consequently, Sheikh Shakhbut suffered A lot to preserve the borders of his emirate. As for the second issue that his reign witnessed, it was the discovery of oil and Britain's attempt to dominate Abu Dhabi's oil through difficult negotiations that included many problems. However, Sheikh Shakhbout resolutely resisted British pressures and tried, in one way or another, to confront them. Shakhbout did not invest in the oil boom witnessed by the Emirate of Abu Dhabi to develop his emirate. He did not believe in modernity and development, and thus his emirate remained captive to his ideas and far from aspects of development. He tried his best to preserve the traditional Bedouin heritage, and thus his ideas led to the Emirate of Abu Dhabi falling behind significantly compared to the Emirates. Neighboring areas such as: the Emirate of Dubai and Sharjah. However, he tried to introduce some modernity and development in Abu Dhabi after the 1950s and the flow of oil revenues increased significantly, but very slowly.

Keywords: Sheikh Shakhbut - Abu Dhabi - Britain - border problems - oil

المقدمة

شهد حكم الشيخ شخبوط لإمارة أبو ظبي العديد من الأحداث منها الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على إمارات الساحل المتصالح بعد كساد تجارة اللؤلؤ الطبيعي وظهور اللؤلؤ الصناعي الياباني، كما شهد عهده اكتشاف النفط والقفزة النفطية التي شهدتها إمارة أبو ظبي على الرغم من محاولة هيمنة بريطانيا على نفط المنطقة، بيد أنه كان يرغب بالتعامل مع شركات النفط الأمريكية، ولكن هيمنة بريطانيا وضغطها المستمر عليه جعلته يتعامل مع الشركات البريطانية على مضض، والتي استغلت نفط أبو ظبي أبشع استغلال.

كما شهد حكمه مشاكل حدودية حول واحة البريمي وجزيرة حالول وخور العديد وخور غناضة، التي دخل بسببها الشيخ شخبوط مناوشات وصدامات للحفاظ على حدود إمارته بالرغم من مساندة بريطانية له،

حتى تم عزله عن الحكم عام 1966 وتنصيب أخيه الشيخ زايد بن سلطان، وقد كان من اهم أسباب عزله عدم قدرته على تطوير إمارة أبو ظبي مقارنة مع الإمارات الأخرى، فضلاً عن عدم استثمار الطفرة النفطية لتطوير أبو ظبي وكثير ما كان يوصف حكمه لأبو ظبي بالمزاجية، وبالتالي أدى ذلك الى تذمر سكان إمارة أبو ظبي من طريقة حكمه، وأدى أخيراً إلى تدخل عائلة آل نهيان وتنصيب الشيخ زايد بمساندة وتدبير بريطاني للحفاظ على ديمومة تدفق النفط لهم.

تتناول الدراسة شخصية الشيخ شخبوط ودوره السياسي والاقتصادي في إمارة أبو ظبي وطريقة حكمه لإمارة أبو ظبي وسياسته الداخلية والخارجية، والتطورات التي شهدها عهده من امتيازات نفطية ومشاكل حدودية، وقد اشتملت الدراسة على كثير من المصادر العربية والأجنبية أشرنا إليها في هوامش البحث. ومن الله التوفيق والسداد .

ـ حياته ونشأته وسياسته الداخلية

تولى الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان[1] الحكم في إمارة أبو ظبي بعد اغتيال عمه الشيخ صقر بن زايد عام 1928، وكان عمره لا يتجاوز 23 عاماً أثناء تنصيبه حاكماً[2]، وكان أكبر من أخوته الشيخ خالد والشيخ زايد[3]، كان شيوخ أبو ظبي قديماً يمارسون السلطة على كامل المناطق النائية لعمان المتصالحة من قطر غربًا إلى واحة البريمي[4] شرقاً[5] ويتصف الشيخ شخبوط بالجرأة واللباقة، ويتمتع بشخصية قوية واستطاع بدهائه وحكمته إن يوحد الصفوف وينهي العداوات القديمة التي كانت مستمرة بينهم وبين الإمارات الأخرى[6]، ساهمت والدة الشيخ شخبوط سلامة بنت بطي بن خادم بن نهيان في تنصيبه حاكماً لإمارة أبو ظبي، وأخذت عهداً وقسماً من أخوته بعدم عرقلة أو مناهضة عمل الشيخ شخبوط أو الثورة عليه أثناء مدة حكمه، لاسيما وأنها قد لاقت ظروفاً عصيبة بعد مقتل زوجها الشيخ سلطان عام 1927 علي يد أخيه، فضلاً عن الخلافات العائلية الداخلية حول الزعامة، زد على ذلك مشاكلهم المستمرة مع جيرانهم[7].

حظي حكم الشيخ شخبوط بدعم كبير من قبل عمه الشيخ خليفة بن زايد في بادئ الأمر، وبدا حكم الشيخ شخبوط حكماً مستقراً لأكثر من 38 عاماً[8]، على الرغم من صغر سنه وقلة خبرته أبان توليه شؤون حكم الإمارة، إلا أن الشيخ شخبوط حكم البلاد بأسلوب تقليدي ودود وفي الوقت نفسه حافظ على العلاقات الودية مع أبناء القبائل داخل أبو ظبي، وكان يعرف كيفية التعامل مع زعماء القبائل من خلال

ممارسة الحد الأدنى من السيطرة، وترك الشؤون الداخلية لهم، واعتمد الحكم التنفيذي لمشيخته بشكل كبير على مبدأ المرونة والسهولة[9].

كانت السياسة الداخلية التي اتبعها الشيخ شخبوط غريبة، إذ كان يحاول أن يعيش الحياة التي عاشها والده وأجداده من قبل، بعيداً عن التطورات التي حلت في إمارات الخليج العربي الأخرى في القرن العشرين[10]، وبالتالي جعل إمارة أبو ظبي تعيش في عزلة كبيرة عن تلك التطورات، لاسيما وأن تلك السياسة استمرت حتى بعد اكتشاف النفط في إمارة أبو ظبي، وما نتج عنها من تزايد الموارد الاقتصادية، وقد علل الشيخ شخبوط السبب في ذلك تخوفه مما ينتج عن تحولات اقتصادية من تغيير في عادات وتقاليد أبناء الإمارة فيما بعد[11].

كان حكم الشيخ شخبوط يعتمد على الزعامة البدائية حيث لم يكن هناك عملياً أي من البنية التحتية والتي تعد ضرورية كالطرق، ووسائل النقل والمستشفيات والكهرباء... الخ، وكان النظام السياسي في أبو ظبي بدائياً، وكان تنظيم السكان يعتمد على أسس قبلية، كانت السياسة القبلية تهتم بالسلطة على الناس، وليس الأرض، فقد كانت المؤسسات السياسية في أبو ظبي تقوم على أساس الولاءات الشخصية والقبلية، وكان سكان أبو ظبي عبارة عن شبه بدو يعيشون على جزر قليلة، لم يحاول الشيخ شخبوط تغيير البنية التحتية القبلية للمجتمع أو التخلي عن الوسائل التقليدية لضمان الولاء، مثل الزواج والإعانات وبالإضافة إلى ذلك بسط الشيخ شخبوط سلطته على جميع القبائل التي كانت موجودة، كما حقق الشيخ شخبوط درجة من الأمن الداخلي في أبو ظبي لم يعرفها والده وأعمامه من قبل، وقد اعتمدت سياسة الشيخ شخبوط المحافظة على الإنفاق الحذر[12]، وكانت أبو ظبي قبل اكتشاف النفط أرضاً خالية إلا من بعض المنازل المبنية من الطين وسعف النخل، كما أنه لم يكن هناك أي مؤسسات حكومية أو نظام إداري للإمارة، كما إن معيشة السكان كانت صعبة للغاية[13].

اتسمت سياسة الشيخ شخبوط الداخلية بالتردد والحذر، فقد كان لا يوافق على أي مشروع بسهولة، مثل بناء مدرسة أو مركز صحي، لسببٍ من الأسباب قد يلغي تنفيذ المشروع من دون مبرر أو حتى سابق إنذار[14]، لذا تعطلت الكثير من المشاريع في إمارة أبو ظبي في عهده[15]، وتردد كثيراً في إنشاء جيش خاص لحماية إمارة أبو ظبي على الرغم من إيمانه الكبير بأهمية أن يكون لأبو ظبي جيشها الخاص وأن تكون قوة نظامية فاعلة ومؤثرة وقادرة على أداء المهام التي توكل إليها، حتى إن الحكومة البريطانية وافقت على الفكرة ومن دون تردد، بيد أن الشيخ شخبوط بدأ يضع شروطاً تعجيزية ويبدي الكثير من الاعتراضات، وبرر ذلك قائلاً : **إن الحكومة البريطانية أبلغته منذ البداية أنها تتحمل تكلفة انتداب الضباط والمراتب الأخرى، وبالتالي**

فشل المشروع، والحقيقة كانت الضغوط البريطانية سبباً في تردد الشيخ شخبوط خوفاً من استغلاله من قبل بريطانيا[16].

ويذكر جون بولوك شح الشيخ شخبوط وبخله علماً إن سكان أبو ظبي رغم قلة عددهم، إلا انهم بدأوا يشعرون بالطفرة النفطية وتطوراتها في كلٍ من : المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين مقارنة مع إمارة أبو ظبي، وبدأ تذمرهم يصل إلى حكامهم إلا انهم كانوا لا يعيرون أهمية لهم، استمر الشيخ شخبوط على هذا المنوال في مدة الخمسينيات إلا أنه وافق على افتتاح فروع للبنك العثماني والبنك الشرقي في أبو ظبي حيث كان يودع الأموال من عائدات نفط أبو ظبي، بعد أن كان يخزن الأموال في صناديق حديد في بادئ الأمر، مع ذلك فقد كان لا ينفق الأموال إلا للضرورات القصوى خوفاً على تبذير الأموال، لدرجة أنه كان يتعين على مدير المدرسة الوحيد في أبوظبي أن يطلب شخصياً من الشيخ شخبوط مبلغاً إضافيا لشراء الطباشير، وفي قضية أخرى رفض الشيخ شخبوط دفع رواتب الشرطة عقاباً لهم على اختفاء مبلغ (200000 روبية) من مقرهم بعد أن كان مخصصاً لرواتبهم، وبالتالي أعلنوا الإضراب وقام بفصلهم جميعاً[17].

كان الشيخ شخبوط يعتقد إن الثراء مفسدة، وذكر في أحدى جلساته لبعض حراسه إن الله خلق الناس الفقراء بإرادته، فلماذا يعمل الخلق لإثرائهم؟ وبالتالي كان لا يدفع لحرسه مرتباتهم بشكل مستمر، أما سائقو الأجرة في إمارة أبو ظبي فقد كانوا لا يسمحون لحراسه بالركوب إلا بعد إن يتم الدفع مقدماً، وبالتالي فأن ذلك دليل واضح على أن الشيخ شخبوط لم يكن على علم بمدى التحولات والتبدلات الاقتصادية التي شهدتها المرحلة، فقد أدت سياسة التقشف التي اتبعها إلى نفور الشعب منه، وقد علق تقرير صادر من المقيم السياسي البريطاني في نيسان عام 1962 قائلاً " **إن الشيخ شخبوط في ظل السنوات الماضية كان يتمتع بالقدرة والكفاية في التعامل في مجتمع بدائي صغير، ولكنه أصبح الآن مع بداية استثمار النفط وتدفق الأموال في وضع مختلف تماماً، وبالتالي وضع جديد يتطلب منه اقتناء الفرص والتحفيز لنهضة إمارة أبو ظبي، بيد أن الشيخ شخبوط كان أنساناً تقليدياً لا يرغب في تمدن شعبه البدوي خشية من فقدان عاداته وتقاليده البدوية، واعتقد جازماً إن التداخل الحضاري الجديد قد يحدث فجوة بينه وبين شعبه**"[18].

بالرغم من حالة الاستقرار التي شهدتها إمارة أبو ظبي أثناء تولي حكم الشيخ شخبوط بعد اضطرابات وصراعات عائلية وقبلية وإقليمية مستمرة كما ذكرنا سابقاً، إلا أن الشيخ شخبوط قاوم بشدة استثمار النفط لتطوير إمارته، وكان متخوفاً من التحديث، وقد وصفته بعض المصادر" **بأنه كان مهملاً بصورة متزايدة لحاجات شعبه وعنيد في رفض جميع الخطوات العملية للتطوير والبناء** "[19].

نستنتج من ذلك إن كثير من المصادر تكلمت عن شح الشيخ شخبوط ولاسيما البريطانية فهل جاء ذلك بمحض الصدفة مثلاً ؟ أم للماكنة الإعلامية البريطانية دور في ذلك، ففي الوقت نفسه تكلمت كثير من المصادر عن قوة وجرأة الشيخ شيخ شخبوط في علاقته مع بريطانيا، وقد أشرنا إليها في الدراسة، وبالتالي نستنتج إن الشيخ شخبوط كان قوياً ولكن حاول الحفاظ على الإرث الحضاري التقليدي الذي كان سائداً في أبو ظبي دون دراية بالتحولات التي شهدها القرن العشرين.

ـ سياسته الاقتصادية واكتشاف النفط .

اتسمت سياسة الشيخ شخبوط الاقتصادية بالتقلب، وكانت الموارد الاقتصادية في إمارة أبو ظبي محدودة الدخل، قبل اكتشاف النفط، واقتصرت على صيد الأسماك وتجارة اللؤلؤ الطبيعي والوساطة التجارية بين الشرق والغرب، أما في المجال الزراعي فقد كانت خاضعة للظروف المناخية، إذ كانت الزراعة معدومة في بعض المناطق من الإمارة، وذلك لقلة الأمطار وطبيعة مناخها الصحراوي[20]، لذلك عانى سكان إمارة أبو ظبي من أزمات اقتصادية حادة نتيجة توصل اليابان الى طريقة لصناعة اللؤلؤ مما أثر كثيراً على مهنة الغوص وصيد اللؤلؤ وكذلك قلة الطلب على شراء اللؤلؤ الطبيعي، كما أثر الكساد العالمي عام 1929 أبان بدايات تولي الشيخ شخبوط حكم إمارة أبو ظبي إلى توقف سفن الغوص، بعد أن عجز التجار الهنود عن تمويل تلك السلف[21]، تزايدت معاناة سكان إمارة أبو ظبي الاقتصادية كثيراً، ولمحاولة بريطانيا تأمين طريق مستعمراتها الى الهند، اختارت بريطانيا عدة أماكن منها: إمارة دبي لبناء مطار لها، وتلتها بعد ذلك إمارة أبو ظبي، فقد وقعت بريطانيا مع حاكم إمارة أبو ظبي الشيخ شخبوط عام 1935 اتفاقية قضت بموجبها بناء مستودع لخزن النفط[22]، وبالتالي هيمنت بريطانيا على إمارات الساحل العماني، وفرضت من خلال المقيم السياسي في الخليج اتفاقيات عدة منها: امتياز شركات الطيران، والتي سمحت للبريطانيين بناء منشآت جوية مدنية وعسكرية في المشيخات، ومنشآت الهبوط، ولاسيما في إمارة أبو ظبي[23].

بيد أن ثمة تغيرات حصلت في إمارات الساحل العماني بالنسبة لبريطانيا تمثلت باكتشاف النفط في المنطقة ومن ثم تصديره على نطاق واسع في خمسينات القرن العشرين، وبذلك شهدت موارد محميات الخليج العربي تغيراً كبيراً، إذ صارت لها مكانة اقتصادية واستراتيجية كبيرة، وبدأت بريطانيا بالتحرك في سبيل تطويق تلك المنطقة عسكرياً، وإخضاعها لحمايتها[24]، كانت بريطانيا قد قيدت شيوخ الساحل العماني بسلسلة من المعاهدات سابقاً[25]، والتي منعت من خلالها إعطاء أي امتيازات لأية جهة تستثمر النفط إلا بموافقة المقيم السياسي البريطاني في الخليج وذلك منذ بداية القرن العشرين، وبهذا دخل الخليج

العربي مرحلة جديدة من تاريخه، تمثل بدخول الشركات النفطية البريطانية والغربية من بعدها في محاولة الحصول على الامتيازات النفطية، عن طريق الضغط السياسي تارة والعسكري تارةً أخرى، وذلك النوع من الامتيازات مثل شكلاً من أشكال السيطرة الاقتصادية على إمارات الخليج العربي وعرقل عملية التنمية الاقتصادية، ولاسيما في إمارة أبو ظبي – إن صح التعبير –[26].

حاولت الشركات الأجنبية الاستثمارية الدخول الى منطقة الخليج العربي ولاسيما إمارة أبو ظبي، وقد كانت أول محاولة لعقد الاتفاقيات لاستثمار النفط مع حكام إمارات الساحل من خلال شركة (امتيازات النفط المحدودة) البريطانية وممثلتها شركة تطوير نفط الساحل المتصالح وذلك في كانون الثاني عام 1936[27] .

حاول الشيخ شخبوط في بداية الأمر عدم الموافقة على عقد أي اتفاق نفطي لظنه أنه سيؤثر على الحكم، ويكون باعثاً للتدخل في شؤون الإمارة الداخلية، بيد أن ضغط وإنذار المقيم السياسي ترنشارد كرافين فاول (Trenchard Craven Fowle) لعقد الامتيازات، هو من دفع الشيخ شخبوط بالنهاية للتفاوض مع الجانب البريطاني، ولاسيما أنه كان الوحيد في إمارات الساحل الذي عارض السياسة البريطانية الاقتصادية واستمر في مناوءتها، إذ كان الشيخ شخبوط يطمح أن يتفاوض مع الشركات الأمريكية الأكثر سخاءً حسب تعبيره، وقد أعرب لممثليها في أكثر من مناسبة عن رغبته في التوصل إلى اتفاق معها، وبعد فشل كل الجولات التي حاول من خلالها المقيم السياسي فاول إقناع الشيخ شخبوط بتوقيع الامتيازات النفطية مع بريطانيا، اقتنع فاول أخيراً بأن الطريقة الوحيدة الناجحة في التعامل مع الشيخ شخبوط هي القوة، وفي شباط عام 1938، اتصل ستيفن همسلي لونكريك[28] (Stephen Longrigg) مدير شركة نفط امتيازات النفط المحدودة في البحرين بمكتب الهند للتعبير عن قلقه إزاء فشل شركته في عقد الامتياز مع الشيخ شخبوط، الذي أعلن رفضه قبول أي شروط وامتيازات لا تتساوى مع التي منحت لابن سعود[29] على حد تعبيره.

كانت المفاوضات مع شيخ شخبوط صعبة للغاية، ونتيجة لفشل المفاوضات في كل مرة عمدت السلطات البريطانية في الخليج العربي إلى تنفيذ الخطة التي رسمها فاول لمعاقبة الشيوخ المعارضين لهم ومنهم الشيخ شخبوط، فحاول كيل التهم إليهم جزافاً منها: اتهامه بتجارة الرقيق عبر أراضي أبو ظبي، وأوقفت في آذار عام 1938 جميع أوراق السفر الخاصة به وبرعاياه، وجاءت تلك المحاولات لثنيه عن رأيه حول مسألة عقد الامتيازات النفطية البريطانية في أبو ظبي[30].

تشدد الشيخ شخبوط في مطالبه مع شركة امتيازات النفط المحدودة[31]، واتسمت تلك المباحثات بالبطء، وكان الشيخ شخبوط ومن معه يتمنى التوقيع مع شركة (سوكال SoCal) الأمريكية أسوة بابن سعود، إذ التقى مع مبعوث الشركة أ.ف. ليروميت F. Leromite مرتين الأولى في كانون الثاني والثانية في شهر شباط من العام 1938، بيد أن التصادم وعدم الاتفاق كان ساد الزيارتين، إذ أوضح ليروميت للشيخ شخبوط استحالة منحة شروط مماثلة للتي حصل عليها ابن سعود لاعتبارات عدة منها: سياسية واقتصادية، وبالتالي سلك ليورميت الطرق الدبلوماسية مع الشيخ شخبوط، إذ بين له الفوائد الجمة التي جناها حاكم دبي والشارقة نتيجة توقيعهم الامتياز وتوفير فرص العمل لأبنائهم، بيد أن رد الشيخ شخبوط كان كالعادة رافضاً[32].

حاولت الشركات الأمريكية مراراً الدخول إلى الميدان ومنافسة الشركات النفطية البريطانية في الساحل المتصالح، بيد إن السلطات البريطانية عارضت الطلب الذي تقدمت به شركة نفط كاليفورنيا في مايس عام 1938 لفسح المجال أمام مهندسيها لزيارة أبو ظبي ومسحها جيولوجيا، وقدم المقيم السياسي اقتراحاً ساخراً مفاده قيام شركة النفط المحدودة بهذه المهمة نيابة عن شركة نفط كاليفورنيا[33].

فشل الشيخ شخبوط في مواجهة الموقف البريطاني في أوائل عام 1939 ووافق على مضض التفاوض مع الشركات النفطية البريطانية بعد سلسلة من التهديد والوعيد[34]، وذهب لونكريك إلى أبو ظبي لإبرام الاتفاق وأخذ معه خطاباً من الوكيل السياسي في البحرين لتذكير الشيخ شخبوط بإنذار المقيم السياسي، لذلك سعت عائلته بأكملها لمحاولة إقناعه، وبالتالي وافق ووقع في 11 كانون الثاني عام 1939 على اتفاقية تجارية لمدة خمسة وسبعين عاماً[35]، وكان فاول مسروراً من ذلك الاتفاق، وعد ذلك انتصاراً للسياسة البريطانية في إمارة أبو ظبي[36]، حاول الشيخ شخبوط إن يستثمر جزءاً من عوائد النفط في بناء قصر جديد حول الحصن القديم الذي وفر فيه بعض فرص العمل لمن تضرر من تدهور تجارة اللؤلؤ كما ذكرنا، وبالتالي شكل التوسع الذي شهدته القلعة في أبو ظبي عهداً اقتصادياً جديداً ولكن على نحو بطيء[37]، بدأت الموارد المالية بالتزايد لإمارة أبو ظبي، فقد كان الشيخ شخبوط يتلقى منذ العام 1940 دفع سنوية تصل الى حوالي 100 الف روبية هندية، وذلك بموجب اتفاقيات وتراخيص مع الشركات العاملة في أبو ظبي مقابل حقوق التنقيب عن النفط[38].

كان قيام الحرب العالمية الثانية عام (1939–1945) قد أثر سلباً على الحياة الاقتصادية في إمارات الساحل، أذ لم تتمكن شركة تطوير نفط الساحل المتصالح من إتمام عملها أو إرسال خبرائها للمنطقة أثناء الحرب[39]، وعاودت الشركة التنقيب مرة أخرى عام1947 بيد أنها تارة تعمل وتارة تتوقف

واتسمت أعمالها بالبطء الشديد[40]، وقد عبر الشيخ شخبوط عن استيائه في نهاية الخمسينيات عند ما عجزت شركة نفط العراق عن العثور على النفط في صحراء الساحل المتصالح، وأضاف قائلاً " **طالما حفر البريطانيون بحثاً عن النفط هنا ولكنهم لم يجدوا شيئاً، وأني اعرف الأمريكيين جيداً لقد وجدوا النفط لسعود كما وجدوه لآل خليفة في البحرين ولآل الصباح في الكويت، لذا فلا تعتقدون عليه طرد البريطانيين من المنطقة وإحضار الأمريكيين..** "[41]، ونتيجة لعمليات البحث التي استمرت في التنقيب عن النفط لثلاث سنوات دون نتيجة تذكر، أصدرت شركة تطوير نفط الساحل، قراراً يقضي بتسريح أعداد كبيرة من العمال الذين سبق وأن تم تعيينهم من قبل الشركة في مؤسساتها والتي بلغت المئات من سكان إمارة أبو ظبي، وبالتالي تذرعت الشركة بقرار التسريح نتيجة عدم العثور على نفط، وألقى قرار الشركة بظلاله على العمال ومعيشتهم ووضعهم الاقتصادي، وبالتالي خرج العمال المسرحون في مظاهرات عارمة منددين بقرار الشركة وقطع رواتبهم، وتحولت المظاهرات إلى إضراب شل حركة الشركة وفي الوقت نفسه أتهم فيه المضربون الشيخ شخبوط بتأييده ومساندة الإضراب، ولم ينته الإضراب إلا بتدخل الأسطول الملكي البريطاني الذي فض الإضراب، والذي عده مؤشراً خطيراً على سوء الوضع الاقتصادي لإمارة أبو ظبي آنذاك[42].

استمر البحث عن النفط بصورة أوسع، وبدأ البحث فعلياً عن النفط في المناطق الواقعة داخل أبو ظبي عام 1947 وكان هذا الامتياز مملوكاً لشركة نفط العراق، أما امتياز المناطق المغمورة بالمياه فقد حصلت عليه شركة أبو ظبي للمناطق البحرية التي تمتلك ثلثي شركة النفط البريطانية وتمتلك الثلث الباقي شركة النفط الفرنسية[43].

امتد صراع النفط بشكل أكبر في إمارات ساحل عمان عام 1948 وذلك عندما أعلن الشيخ شخبوط بن سلطان حقوقه في الجرف القاري، وبالتالي منح شركة نفط كاليفورنيا الأمريكية امتيازاً نفطياً في البحر، فادى ذلك الامتياز إلى حدوث نزاع قوي بين الشيخ شخبوط وشركة نفط الساحل المهادن البريطانية، التي ادعت أن امتيازها يشمل المنطقة البحرية، بينما أكد الشيخ شخبوط أن حدودها البحرية هي: ثلاثة أميال فقط على أراضيه الإقليمية، وبالتالي قامت الحكومة البريطانية بإحالة النزاع إلى تحكيم دولي، وقد قضى التحكيم بتأييد وجهة نظر الشيخ شخبوط[44].

كما توترت العلاقات السياسية والاقتصادية بين حاكمي أبو ظبي ودبي وشركة تطوير نفط الساحل المتصالح ومن خلفها شركة النفط الإنكليزية – الفارسية، والذي وترها توجه الشيخين الى الشركات الأمريكية ومنحها امتيازات نفطية بحرية في المناطق الضحلة التابعة لسواحلهما البحرية لاسيما شركة (سوبيريور

Superior)، التي منحها الشيخ شخبوط حقوقاً وفق مرسوم اعلنه في كانون الثاني من العام 1949، عارضت بريطانيا بشده، وادعت إن منح الامتياز يقع ضمن حدود امتيازاتها، بيد أن الشيخين رحبا كثيراً بالشركات النفطية الأمريكية مما زاد الصراع والتنافس الأمريكي – البريطاني على نفط الساحل المهادن، ولاسيما إذا ما علمنا أن شيخ شخبوط كان راغباً بالتعامل مع الشركات الأمريكية[45].

كما أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry Truman في العام 1951 عن أحقية الشركات الأمريكية بالتنقيب في الجرف القاري، وبالتالي أدى ذلك الإعلان الى العديد من النزاعات القانونية بين شركات النفطية البريطانية والأمريكية، ولم يكن الشيخ شخبوط غافلاً عما كان يحصل فقد نشب نزاع بينه وبين الشركة البريطانية على أثر قيامه بمنح امتياز التربة المغمورة في الجرف القاري[46] التابع لإمارة أبو ظبي الى شركة سوبيريور أويل أو سان فرانسيسكو الأمريكية Superior Oil Company or San Francisco, USA عام 1949، وذلك عقب إعلان سيادة أبو ظبي على الجرف القاري على امتداد سواحلها، مما أدى الى دخوله في سلسلة محاكمات انتهت أخيراً ببطلان دعوة بريطانيا بأحقيتها بتلك المناطق[47].

كما أعلنت شركة أدما(ADMA)[48] في أيلول عام 1958 عن اكتشاف النفط في حقل الشيف البحري في إمارة أبو ظبي[49]، وفي كانون الأول عام 1959 أعلنت الشركة التي تنقب عن النفط في المناطق البرية (شركة تطوير نفط الساحل المتصالح) عن اكتشاف النفط في البر، وكان أول حقل بري قد اكتشف هو حقل (مربان3) على عمق يزيد على حوالي 8 الآلاف قدم[50] وكان هذا أول اكتشاف للنفط في كل إمارات الساحل، أما أول شحنة من النفط فقد تم تصديرها من الحقول البحرية فكانت في حزيران 1962[51]، كما منح الشيخ شخبوط امتيازاً نفطياً لشركة (Abou Dhabi Marine Areas) (ADMA) وهي شركة مساهمة من (BP) لبريطانيا و (CEP) الفرنسية، فقد أبحرت السفينة في عمق البحار وقامت طواقم (ADMA) بأعمال الحفر في البحر على مسافة 120 كم من أبو ظبي أمام شواطئ جزيرة داس حيث نجحت في العثور على النفط على عمق 1650م[52]، كما أن شركات النفط رغم تفضيلها التعامل مع الأنظمة الرجعية، إلا أنها أثرت التعامل مع أنظمة تسهل عملها ولو كانت أقل رجعية، وعلى سبيل المثال الدور الذي أدته شركات النفط في محاولة عزل الشيخ شخبوط حاكم إمارة أبو ظبي، الذي كان يريد أن يضرب سياجاً من العزلة على حدود إمارته ومحاولة عزل سعيد بن تيمور في سلطة عمان الذي كان يسير على خطى سياسة شخبوط نفسها[53].

كانت منطقة الطريف مركزاً للعمليات الإنتاجية ففي أب عام 1962 تعزز نشاط شركة تطوير نفط الساحل المتصالح من خلال حفر بئر جديد في منطقة هجر على عمق بلغ (9272 قدم)، ويعد رابع بئر قد تم حفره من قبل الشركة، وشهدت منطقة (أم الاشتان) حفر بئر خامس في 11 تشرين الأول عام 1962 وكان يبعد عن حقل مربان رقم واحد حوالي 75 ميل، تطور نشاط شركة نفط أبو ظبي المحدودة في حقل مربان، وبلغ إنتاجه حوالي (5.919.230 طن) كما استطاعت الشركة اكتشاف حقل جديد سمي (بوسا) الذي كان يقع في الجهة الجنوبية الغربية من حقل مربان[54].

حاول الشيخ شخبوط نوعاً ما تطوير البنى التحتية لإمارة أبو ظبي، وقد أعلن عن افتتاح أول بلدية في أبو ظبي عام 1962، ويعد أول مشروع في أبو ظبي بعد اكتشاف النفط،[55]، وأوكل لتلك الدائرة مهمة تحسين الأوضاع الاقتصادية مثل تزويد المدينة بالكهرباء وتمديد مواسير مياه الشرب للمنازل وأنشاء الخدمات العامة، وأسندت مهمة تخطيط الإمارة لاستشاريين بريطانيين، بيد أن عملهم كان بطيئاً ولم يسفر عن شيء[56].

كانت العلاقة المتوترة بين الشيخ شخبوط وشركات النفط البريطانية سواء قبل وبعد اكتشاف النفط، وكان الشيخ شخبوط يتحفظ على كل عرض تقدمه له الشركات النفطية، ويذكر المعتمد البريطاني في دبي دونالد هاردليDonald Hardley قائلاً : " **أن الشيخ شخبوط فهم بشكل كامل شروط الامتياز الأصلي حيث تدفع له ضريبة ثابتة تعادل (12.5) لكل طن من النفط يتم تصديره، ولم يكن راغباً بالموافقة على شروط جديدة تقدم له** "، بيد أنه علم في نهاية الأمر أن مبدأ مناصفة الأرباح سيحقق له عوائد مالية أفضل، بالرغم من رفضه أكثر من مرة، وبالتالي وقع في 19 أيلول عام 1965، وكانت نسبة أبو ظبي من الأرباح (50.50 %)، وبذلك ارتفعت إيرادات أبو ظبي من 8 سنتات الى 75 سنتاً للبرميل الواحد[57].

كما رفض الشيخ شخبوط مقترحات بريطانية لتنفيذ (خطة خمسية) لتطوير إمارة أبو ظبي وأنشاء بعض المشروعات العمرانية رغم توفر الأموال اللازمة لذلك، وإن وجهة نظرة في ذلك هي : **أنه تقليد وينبغي إن تقتدي به الإمارة**، ويقصد بذلك المحافظة على الموروث الحضاري البدوي وعدم التأثر بالتطور والحداثة[58].

ـ الخلافات الحدودية في عهده.

كان اكتشاف النفط أعلاناً عن بداية المشاكل الحدودية بين الإمارات والدول المجاورة، ولاسيما إذا ما علمنا أن لبريطانيا دوراً كبير في ذلك من خلال المحافظة قدر الإمكان على مصالحها الاقتصادية، فقد كانت مشاكل الحدود وتبعاتها السياسية والاقتصادية ضرورة ملحة لدى شركة النفط الإنكليزية الفارسية لاسيما بعد حصولها على الامتيازات النفطية في إمارات الساحل في ثلاثينيات القرن الماضي، إذ أن احتمالات وجود النفط دفعها الى رسم سياسة تهدف من خلالها الى تثبيت الحدود بين الإمارات الداخلية مع محيطها الخارجي، إذ اكتسبت الأرض أهمية كبرى لدى شيوخ الإمارات لاسيما مع ازدياد المنافسة الأمريكية – البريطانية لاكتشاف النفط[59]، وكان أولها مشكلة واحة البريمي عام 1933 وذلك عندما منحت المملكة العربية السعودية امتياز التنقيب عن النفط لشركة (استاندر أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California)، عارضت الحكومة البريطانية ذلك، وعدت واحة البريمي جزءاً من أملاك شيخ أبو ظبي وعمان، وبالتالي فتح باب التناحر بين الأطراف المتنازعة[60].

كما لم تخل مدة حكم الشيخ شخبوط من مشاكل حدودية أخرى، وقد تمثلت بوقوع نزاع بين إمارة أبو ظبي وإمارة دبي في العام 1940 وذلك على أثر محاولة الشيخ سعيد بن مكتوم[61] حاكم إمارة دبي السيطرة على خور غناضة على الحدود بين الإمارتين، إذ كانت هنالك مخاوف من احتمال وجود نفط في خور غناضة وتطور الأمر إلى اندلاع مناوشات مسلحة استمرت لسنوات[62]، حاولت الحكومة البريطانية التدخل وألزمت حاكم إمارة دبي سحب قواته في 29 تشرين الأول عام 1946، وتوصلت إلى إعلان هدنة بين الطرفين في محاولة لمنع تكرار الصدامات بين إمارات ساحل عمان[63]، وشهد العام 1949 قيام مشاكل حدودية جديدة بين إمارة أبو ظبي والمملكة العربية السعودية على بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها، ولذلك سعت شركة ارامكو السعودية إلى استثمار الموقف الأمريكي المؤيد للادعاء السعودي، وأرسلت خبراء إلى المنطقة المتنازع عليها بين السعودية وأبو ظبي وذلك في 3 نيسان عام 1949، مما دفع الشيخ شخبوط حاكم إمارة أبو ظبي إلى تقديم شكوى إلى الوكيل السياسي البريطاني في الخليج ستيوارت(Stewart) في 8 نيسان عام 1949، وتوجه الأخير إلى المنطقة بصحبة شقيق الشيخ شخبوط للتحقق من الأمر بنفسه ولاحظ فعلاً وجود فريق من المهندسين الأمريكيين مع مخيم لهم إلى جانب مطار صغير يبعد حوالي اثنا عشر ميلاً عن الحدود وتقوم بحراسة المخيم قوة مسلحة سعودية[64]، قدم على أثر ذلك ستيوارت احتجاجاً إلى الحكومة السعودية في 28 نيسان عام 1949 باسم شيخ أبو ظبي طالب فيه انسحاب الفريق الأمريكي من المنطقة، ووجه في الوقت نفسه مذكرة إلى شركة ارامكو طالب فيها وقف أعمال التنقيب في المنطقة، وقد عد تصرف السعوديين وفريق شركة أرامكو، تجاوزاً على مناطق النفوذ البريطانية، بادرت شركة ارامكو بالرد على مذكرة ستيوارت في29

نيسان عام 1949 وبينت فيها أن أي اعتراضات على أعمالها يجب أن يوجه إلى الحكومة السعودية وليس للشركة[65]، غير إن الحكومة البريطانية رفضت الادعاء السعودي واقترحت حل النزاع سلمياً عن طريق المفاوضات ووافقت الحكومة السعودية على ذلك الاقتراح[66]، كما احتج البريطانيون على نشاطات المملكة العربية السعودية غرب إمارة أبو ظبي، وتم تبادل المراسلات مع المملكة العربية السعودية لعدة أشهر في محاولة لتقييد حركتها[67]، كان وضع الحدود الغربية والجنوبية لإمارة أبو ظبي معقداً وصعباً لاسيما مع إصدار محامي شركة أرامكو مطالبة إقليمية جديدة وموسعة شملت المطالبة بحوالي 80 % من إراضي إمارة أبو ظبي فضلاً عن واحة البريمي وليوا وخور العديد[68].

اتضحت معالم السياسة البريطانية مع بداية الخمسينيات، عندما أدركت خطر تجزئة الإمارات السبع ذات المدن الصغيرة المحدودة المساحة وقليلة السكان، وبالتالي فإن النزاع على الحدود بين الإمارات قد يقود إلى فوضى وعدم الاستقرار ويسهم إسهاماً مباشراً في عرقلة عمل الشركات النفطية البريطانية، وبالتالي وجدت نفسها مضطرة لرسم حدود المنطقة وتأمين امتيازاتها النفطية خدمةً لمصالحها[69]، وفي الوقت نفسه ساعدت بريطانيا على إنشاء قوة عسكرية في عام 1950 لحفظ الأمن في مشيخات الساحل العماني عرفت باسم ليفي عمان (Oman Levies)، وسميت فيما بعد باسم كشافة ساحل عمان وعهد البريطانيون الى تلك القوة المحافظة على الأمن والنظام في داخل المشيخات وكان يقودها ضباط بريطانيون وأردنيون ومركزها في مدينة الشارقة[70].

برزت مشكلة البريمي[71] بشكل واسع في العام 1949 حينما ادعت المملكة العربية السعودية السيادة على الجزء الأكبر من الأراضي الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر والركن الجنوبي الشرقي من الخليج العربي تمثل ذلك الادعاء في تقديم مذكرة للحكومة البريطانية في نهاية تشرين الأول عام 1949 أعلنت من خلالها ان الحدود الشرقية للسعودية تقع على خط يبدأ عند الساحل الغربي لقطر[72]، قدمت الحكومة البريطانية في نيسان عام 1950 احتجاجاً للحكومة السعودية ثم أتبعته باحتجاج آخر في تموز من العم نفسه جاء فيه " **إن الأساس القبلي غير قاطع لأن دفع الزكاة قد يكون دافعاً لنزاع مع سلطنة أقوى دون إن يكون اعترافاً بالسيادة**" وطالبت الحكومة البريطانية بأن تقدم المملكة العربية السعودية وثائق وأدلة تدل على ادعاء السعودية في واحة البريمي[73]، لذلك بدأت سلسلة اتصالات اقتصرت في بداية الأمر في مراحلها الأولى على المحادثات، وفي البداية رفضت بريطانيا الادعاءات السعودية التي بينتها على أساس تاريخي، وبالتالي لم تسفر المحادثات عن شيء[74]، وعقد مؤتمر في الدمام في السعودية وكان من بين الحضور ممثلين عن السعودية وإمارة أبو ظبي وسلطنة عمان لبحث أزمة واحة

البريمي في 28 كانون الثاني عام 1952، وقد مثل الوفد السعودي الأمير فيصل[75]، أما الجانب البريطاني فكان برئاسة (روبرت هايRobert Hay) المقيم البريطاني في الخليج وحاكم كل من قطر علي بن عبد الله آل ثاني وحاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط [76]، ونوقشت خلال المؤتمر حدود السعودية مع كل من قطر وأبو ظبي في سبع جلسات رسمية وخمس جلسات غير رسمية، بيد أنها لم تسفر عن شيء يذكر[77]، وتطور الأمر أكثر عندما أخذت منحى عسكرياً بعد إن أرسلت السعودية عام 1952 الأمير تركي بن عطيشان مع أربعين رجل لاحتلال واحة البريمي، حيث أقام الأخير في قرية حماسة، ومن الجدير بالذكر لم تكن بريطانيا جادة في مواجهة التحرك العسكري السعودي أصلاً[78].

استمرت سلسلة المشاكل الحدودية سواء الداخلية أم الإقليمية وتمثلت تلك المرة حول جزيرة حالول[79]، فقد ازدادت أهمية تلك الجزيرة في العام 1952 بسبب قيام خدمات إنارة الخليج بوضع إنارة آلية عليها[80]، كما أنشأت شركة شل الهولندية محطة إذاعة فيها، وفي عام 1952 طالب بها حاكم قطر رسمياً بعد ما أبدت شركة شل رغبتها بالقيام بأعمال حفر بالقرب من الجزيرة وإقامة منشئات عليها، ولذلك ثارت الخلافات بين أبو ظبي وقطر حول السيادة على الجزيرة، وكانت قضية النزاع حول تلك الجزيرة أحدى القضايا التي تمت مناقشتها في مؤتمر لندن والدمام عامي 1951 – 1952[(((81)))]، ولكن فشلت جميع المفاوضات التي كانت قائمة بين الطرفين خلال مؤتمر لندن والدمام حيث لم يتوصل المفاوضون إلى قاعدة محددة ولا حتى اتفاق بسيط حول الحدود، وبذلك ازدادت الأمور توتراً بين قطر وأبو ظبي حول عائديه جزيرة حالول، أما مطالب أبو ظبي فقد اعتمدت على حقيقة واحدة هي أن الحكومة البريطانية اعترفت في مناسبات عديدة أن لحكام أبو ظبي نوعاً من السيادة على الجزيرة، وقد طلب من الشيخ شخبوط أن يقدم دليلاً مكتوباً يؤيد مطالبه لكنه رفض ذلك على أساس أن الجميع يعلمون أن جزر حالول تابعة لإمارة أبو ظبي، وتعد المذكرة التي قدمتها دار الاعتماد البريطانية في نيسان عام 1954 دليلاً واضحاً يؤيد من خلاله مطالب شيخ أبو ظبي بجزيرة حالول حيث توضح المذكرة أنه في الأعوام (1936، 1949) اعترفت الحكومة البريطانية بسيادة أبو ظبي وحكمها المطلق على جزيرة حالول[82]، ونقل الشيخ شخبوط رسالة شفوية مفادها بأن الحكومة البريطانية تعد الجزيرة في الوقت الحاضر من ممتلكاته، ويبدو واضحاً أن مطالب كلا الطرفين اعتمدت على ما أقره المقيمون البريطانيون أكثر من وجود شواهد تاريخية وأدلة دقيقة ترجح الجزيرة إلى أي طرف منهما، كما أن قيام المقيمين البريطانيين في كل من إمارة أبو ظبي وإمارة قطر بنسبة تلك الجزيرة لكلا الطرفين يدل على الرغبة في إيجاد نزاع وخلافات في كل منطقة من مناطق الخليج العربي يحتمل وجود النفط بها[83]، وبعد سلسلة من المؤتمرات

قررت بريطانيا من خلالها أن جزيرة حالول تعود لقطر، تحفظ الشيخ شخبوط على قرار بريطانيا، وبالتالي اتهم بريطانيا بأنها كانت السبب وراء خسارة جزيرة حالول[84].

كما ظهرت مشكلة حدودية جديدة حول خور العديد بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي وقطر، إذ كانت أبو ظبي ترى إن حدودها تتوغل مسافة طويلة في الساحل الشرقي من شبه جزيرة قطر، ولكن قطر كانت تنفي ذلك، وتدعي إن حدودها تنتهي عند نقطة الى الجنوب من مدخل خور العديد، بطبيعة الحال لم تكن هناك حدود بين الدولتين لانهما ببساطة كانتا تحت الحماية البريطانية، التي رسمت الحدود حسب مصالحها[85]، تطور الأمر اكثر وأرسل الشيخ شخبوط في تشرين الأول عام 1958 مجموعة كبيرة من الأشخاص الى خور العديد لأنشاء مركز للشرطة للإشراف على صيد الأسماك ولفرض اللوائح المطبقة للملاحة في إمارة أبو ظبي على منطقة ملاحة في خور العديد، لاسيما بعد تأكيد المندوب السامي البريطاني في البحرين إن خور العديد كانت أرضاً تابعة لإمارة أبو ظبي ومن دون منازع، وقامت المملكة العربية السعودية بإرسال مذكرة احتجاج الى بريطانيا وتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي، من جراء تحرك قوة من إمارة أبو ظبي والسيطرة على منطقة خور العديد[86].

لقد كان عهد الشيخ شخبوط مليء بالمشاكل الحدودية كما ذكرنا، ولاسيما مع ثورة اكتشاف النفط التي أثرت على المنطقة برمتها بشكل كبير، وكان أخر تلك المشكلات وأطولها جدلاً أزمة واحة البريمي[87] عندما تدخل الشيخ زايد في حل المشكلة، وإعادة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي بعد ما اقترح على أخيه زيارة المملكة العربية السعودية والذهاب لأداء فريضة الحج عام 1964 وقد ذهبا الى الدمام ومعهما عدد كبير من أشراف إمارة أبو ظبي، وقد استقبلوا بحفاوة بالغة، وعقد اجتماع ثلاثي في الرياض بين الملك فيصل والشيخ شخبوط وأخيه الشيخ زايد، ويعد هذا الاجتماع الخطوة الأولى لإعادة العلاقات بين الطرفين وفي الوقت نفسه حل المشاكل الحدودية العالقة ولاسيما مشكلة واحة البريمي[88].

ـــ عزله عن الحكم .

اتسمت سياسة الشيخ شخبوط الخارجية بعدم الارتباط بعلاقات مع الإمارات الأخرى، والمحافظة قدر الإمكان على حدود إمارته، فقد كان يرفض أن يتولى رئاسة مجلس الإمارات المتصالحة، ولا يحضر اجتماعاته ويعارض المشاريع والقرارات التي تتعلق بإمارته، وبالتالي ضاقت الناس به ذرعاً وبسياسته،

وبدأ انتقاده علانية لاسيما عندما أوقف مشروع للطاقة الكهربائية عام 1964 في الوقت الذي كان أهل إمارة أبوظبي بأمس الحاجة إليه[89].

بدأت بوادر النزعة الانفصالية تظهر في ملامح مجتمع أبو ظبي من خلال هجرة بعض القبائل من موطنها الأصلي وارتباطها بحكم شيخ أخر، كما أن التماسك بين سكان أبو ظبي بدأ يتصدع، لدرجة أن عائلة آل نهيان أعلنت بنفسها عدم اقتناعها بسياسة الشيخ شخبوط، وبدأت تتحدث عن محاولة تغييره[90]، وبتدبير وإدارة بريطانية بحته تم عزل الشيخ شخبوط من حكم إمارة أبو ظبي في 6 أب عام 1966، وحسب البيان الذي أصدرته عائلة آل نهيان" **أخفق الشيخ شخبوط في أحداث إدارة قديرة، وأخفق في الحكم ولعدم استعماله ثروة البلاد لمصلحة الشعب**"، ومهما يكن من أمر فقد تم عزل الشيخ شخبوط، وتنصيب أخيه الشيخ زايد لإدارة الحكم في إمارة أبوظبي[91].

وقد أعلنت الحكومة البريطانية أنها علمت بالإجراء الذي قامت به الأسرة الحاكمة في إمارة أبو ظبي، وصرح الناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية إن ما حدث يعد من الشؤون الداخلية للإمارة، وما إن تم خلع الشيخ شخبوط عن الحكم، حتى انطلقت الصحف العالمية عامة والبريطانية خاصة تبرر الدوافع لهذا التغيير، وقد وصفت جريدة الاوبزرفر The Observer البريطانية خلع الشيخ شخبوط قائلة " **إن الأسباب التي استندت إليها بريطانيا عند خلع الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي هي الحاجة لحماية نفط الخليج من الغازات التي تعقب انسحاب بريطانيا من الجنوب العربي ...** "[92]

يتضح مما تقدم إن الشيخ شخبوط تمسك بسياسته التقشفية، خوفاً من التدخلات البريطانية في شؤون حكمه والمحافظة على موروثه أبو ظبي الحضاري والتقليدي، وبالتالي ساهم بظهور النزعات الانفصالية في إمارته التي أدت بالنهاية الى خلعه من الحكم، إذ لم يسمح لعوائد النفط الكبيرة والطفرة النفطية أن تساهم في نهضة أبو ظبي، وبالتالي أدت تلك السياسة الى خلعه بتدبير ورعاية بريطانية إن صح التعبير.

ـ الاستنتاجات :

1–كان تولي الشيخ شخبوط الحكم في إمارة أبو ظبي بواسطة والدته، بعد أخذ التعهدات من إخوانه بعدم الثورة عليه أثناء حكمه.

2–شهد عهده الكثير من الأحداث السياسية والاقتصادية منها كساد تجارة اللؤلؤ الذي كان المصدر الوحيد لأهل أبو ظبي والأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، والذي أثر كثيراً على تجارة أبو ظبي.

3–شهد عهده اكتشاف النفط ودخول الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط في حدود إمارته، والتنافس البريطاني الأمريكي على نفط أبو ظبي.

4–كانت بريطانيا تحاول بصورة أو بأخرى السيطرة على الشيخ شخبوط، والذي كان على علاقة سيئة معهم.

5–دخل الشيخ شخبوط في صراع مرير مع شركات النفط البريطانية حتى وصل الحد بهم إلى تهديده أكثر من مرة، إذ كان يحاول دائماً الحصول على امتيازات مثل ما حصل عليها ابن سعود، بيد أن بريطانيا كانت ترفض ذلك.

6–شهد عهده مشاكل حدودية كثيرة نتيجة اكتشاف النفط في مناطق عديدة منها: واحة البريمي وجزر حالول وخور العديد وخور غناضة.

7–كان لديه مشاكل عديده مع جيرانه مثل إمارة دبي إضافة إلى مشاكل أخرى مع دول مجاورة مثل السعودية وقطر ولاسيما بعد اكتشاف النفط.

8–لم يستثمر الطفرة النفطية لتطوير إمارة أبو ظبي، وبالتالي حاول جهد الإمكان الإبقاء على سياسة التقشف وعدم التطلع للحداثة والتطور، والمحافظة على الموروث الحضاري لإمارة أبو ظبي.

9–نفر منه أبناء إمارة أبو ظبي، وبالتالي بدأ الأهالي ينتقدونه علناً لاسيما وأن الإمارات المجاورة له قد شهدت تطوراً كبيراً في البنى التحتية .

10– دبرت بريطانيا مسالة خلعه وأعلنت أسرة آل نهيان خلعه عام 1966 وتنصيب أخوة الشيخ زايد.

11– استدل الستار على شخصية حكمت إمارة أبو ظبي من عام 1928–1966 وكثيراً ما كانت توصف بالغرابة والدهشة، وفي الوقت نفسه توصف بالقوة والعزيمة والصلابة.

الهوامش

(1) **الشيخ شخبوط بن سلطان ال نهيان:** ولد في عام 1907 في حين أشارت مصادر أخرى بأنه ولد عام 1904، وينتمي الى أسرة آل بو فلاحة، وقد تولى الحكم بعد اغتيال عمه صقر بن زايد وكان عمره لا يتجاوز 23 عاماً شهد عهده الكثير من الأحداث السياسية والاقتصادية حتى تم خلعه من الحكم عام 1966. خليل حمود عثمان الجابري، أبو ظبي 1945–1971 دراسة تاريخية في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد ، 2011، ص81 .

(2) Ariana Pughe, The Unwritten Social Contract Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan and Social Welfare in Abu Dhabi 1966-1972, Degree of Bachelor of Arts, University of Bristol ,2016 P. 9.

(3) **زايد بن سلطان آل نهيان:** ولد عام 1918، وهو الابن الرابع للشيخ سلطان بن زايد آل نهيان، الذي حكم الأمارة بين عامي 1922 و1926، وسمي زايد بن سلطان باسم جده الأكبر زايد بن خليفة آل نهيان، الملقب بـ (زايد الكبير) والذي حكم أبو ظبي أطول مدة في تاريخ الإمارة، وينحدر الشيخ زايد أسرة البو فلاح التي بقيت تنتخب للأمارة شيوخها لأكثر من قرنين من الزمان. أحمد يونس زويد الجشعمي، السياسة الداخلية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (1946 – 1976)، أطروحة دكتوراه غير منشورة

مقدمة الى كلية الآداب، جامعة البصرة، 2010، ص1. وللتفاصيل عن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ينظر: أزهار مؤيد مال الله، الشيخ زايد بن سلطان النهيان وميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة سيرة وزعامة 1918–2004، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 11، العدد 46، 2020، ص320 وما يليها.

(4) **واحة البريمي:** منطقة دائرية مساحتها حوالي 985كم تقع جنوب الخليج العربي بين قطر غرباً وشبه جزيرة رأس الجبل شرقاً وتقع على بعد حولي 90 ميلاً شرقي الجنوب الشرقي من أبو ظبي عند الطرف الشمالي لجبل حفيت، وتبعد حوالي عشرة أميال سفوح جبال الحجر في سلطنة عمان، وتعد الواحة معزولة عن سواحل عمان والخليج العربي وتفصلها عن ساحل عمان من الجنوب سلسلة جبال عمان بينما تفصلها إمارات ساحل عمان من الخليج العربي، وتتميز بموقع جغرافي مهم، فهي مدخل الأكثر أهمية لعدة مناطق أخرى وملتقى الطرق في جنوب شرق الجزيرة العربية وتحتوي على عدد من آبار المياه الصالحة للشرب وأرضها خصبة للزراعة . ستار عللك الطفيلي، النزاع الإماراتي حول واحة البريمي والموقف البريطاني والأمريكي منها، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 14، كانون الأول، 2013، جامعة بابل ، ص183

(5) As a result of S£ r recent tour on Ahtl Dhabi -C/127. Dated. r-lst F urns r, 1 133 ،F O , Bahrai the Trucial Coast, 1930, P.3.

(6) محمود بهجت سنان، أبو ظبي واتحاد الإمارات العربية ومشكلة البريمي، مطبعة دار البصري، بغداد ،1969، ص68–69.

(7) صبا حسين مولى، الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان ودوره في السياسة العربية، دار ومكتبة عدنان، بغداد ،2016،ص19.

(8) نادية فاضل عباس الفضلي، النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات دولية، العدد 59، بغداد، ص57–58.

(9) UZI RABI, Oil Politics and Tribal Rulers in Eastern Arabia: The Reign of Shakhbut (1928– 1966) British Journal of Middle Eastern Studies, May 2006 33, P.41.

(10) Hamad Ali Hasan Alhosani, The Political Thought of the Late H.H. Sheikh Zayed Bin Sultan Nahyan Al، Founder of the United Arab Emirates,1966 – 2004 , Durham University in partial fulfillment of the requirement for the degree of PhD in Political Science, 2011 P.36.

(11) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة، 1968،ص272 .

(12) UZI RABI , op cit , p. 40—43.

(13) محمد فارس الفارس، تأسيس البنى التحتية في إمارة أبو ظبي خلال الفترة من 1960–1970م، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 17 ، العدد 1، حزيران 2020، ص237.

(14) صلاح العقاد ، الاستعمار والبترول في الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد الثامن ، القاهرة ، 1967 ، ص45 .

(15) جون بولوك، الخليج ، ترجمة ادهام موسى العطاونة ، 1988، ص22 .

(16) أحمد يونس الجشعمي ، المصدر السابق، ض61–63

(17) نقلاً عن: جون بولوك، المصدر السابق، ص15

(18) نقلاً عن: صبا حسين مولى ، المصدر السابق، ص26–27.

(19) نقلاً عن: حسين علي فليح الخزرجي، النفط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة 1971–1981، دار ومكتبة عدنان، بغداد ،2015، ص82.

(20) محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات ذات السلاسل، الكويت ،1983، ص45.

(21) محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات ،2002، ص33.

(22) F O , Office of the political Heaident in the Persian Gulf,5 TH JON1935, P. 3.

(23) رغد باسل وسمي، المقيمون والوكلاء السياسيون البريطانيون ودورهم في الخليج العربي 1913–1946، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للبنات، جامعة الأنبار ،2021، ص124.

(24) زهير قاسم محمد السامرائي، الموقف العربي والإقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2005، ص38.

(25) **إمارات الساحل المتصالح** : تبلورت الفكرة في العام 1952 لأنشاء "مجلس الإمارات المتصالحة" تحت أشراف ورعاية بريطانيا، ويضم حكام ساحل عمان السبع على إن يجتمع مرتين أو ثلاث في العام برئاسة المقيم السياسي البريطاني في الخليج لتدبير شؤون وأوضاع الإمارات وتنسيق خطط تطويرها ورفع مستوى الفقير فيها، كانت مهمة المجلس تتناول مناقشة قضايا ذات المصالح المشتركة لجميع الإمارات، ولاسيما مسائل الهجرة والنقد والبريد والتعليم والصحة وغيرها . أحمد زكريا الشلق، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968–1971م دراسة وثائقية، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، قطر ، 1998 ،ص19 ؛ صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، 1971، ص270.

(26) محمد نصر مهنا ، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،1996،ص464.

(27) علي معجل خلف الشعيبي، نشاط شركة النفط الإنكليزية – الفارسية في منطقة الخليج العربي 1932–1973، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2020، ص168.

(28) **ستيفن هيمسلي لونكريك:** بريطاني الأصل، وهو المدير العام لشركة تطوير نفط الساحل المهادن المحدودة، وهي شركة بريطانية تأسست في بريطانيا عام 1936 وتم تعديل اسمها في ما بعد الى شركة نفط أبو ظبي المحدودة. عمر محمود خلف، الامتيازات النفطية البحرية1945–1971، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية، جامعة سامراء،2022 ، ص85.

(29) **ابن سعود** : هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود، ولد في مدينة الرياض عام 1876، وكان ملك المملكة العربية السعودية ومؤسسها، نشأ تحت رعاية والده ، وتعلم القراءة والكتابة على يد الشيخ القاضي عبد الله الخرجي من علماء الرياض، درس جانباً من أصول الفقه، وولع بالفروسية وركوب الخيل منذ صباه وكان حازماً وقوياً، شهد عهده الكثير من الأحداث الداخلية والخارجية، وتوفي عام 1953 في مدينة الطائف. الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني، لبنان ،1987، ص1183 ؛

Grantc . Butler , Kings And Camels American in Saudi Arabia, London.,2008 ,p5.

(30) S/12/3836, PZ6290/38, Officiating Political Resident to India Office, 3 Sep 1938 L/P F.O. ؛ طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، دار الرشيد ، بغداد ، 1982، ص230.

(31) تغير اسم الشركة في عام 1962 الى شركة بترول أبو ظبي المحدودة (ADPC)، وكانت اسهم ملكية هذه الشركة موزعة على النحو التالي: (23,75 %) لكل من شركتي بترتش بتروليوم (PB) ومجموعة رويال دوتش(23,75 %) شل وشركة

البترول الفرنسية (23,75 %) وشركتي ستاندرد أويل اوف بنيوجيرسي وموبيل أويل معاً، وشركة بارتكس فلها (1.5 %). جغلاف نعيمة ونوى زهية، النفط في البلاد العربية في النصف الثاني من القرن العشرين دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، سكرة ،2021، ص9.

(32) علي معجل، المصدر السابق، ص172.

(33) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص231.

(34) Ariana Pughe , op cit .p. 10 .

(35) L/P&S/12/3910. Enclosed in PZ508/39, Lewisohn to India Office, 23 Jan 1939, the F.O. political agreement was signed on 11 April 1940. At ibid., PZ1938/40.

(36) F.O. PZ776/39, Political Resident to India Office, 26 Jan 1939.

(37) Qasr Al Hosn Exhibition, The Story of Abu Dhabi and Its People, United Arab Emirates, p. 18.

(38) صبا حسين مولى ، المصدر السابق ،ص28.

(39) علي معجل ، المصدر السابق،ص183.

(40) محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي دراسة في العلاقات الدولية والإقليمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ص518.

(41) نقلاً عن عبد الله سليمان المغني وسعاد عبد الله الهامو، الاتفاقات النفطية بين إمارة الساحل وبريطانيا 1922–1970، مجلة المؤرخ المصري، العدد 58، كانون الأول 1921، ص60–61.

(42) علي معجل ، المصدر السابق، ص183–184.

(43) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، تقديم محمد المجذوب، بيسان للنشر والتوزيع والأعلام، بيروت، ،2000 ، ص159.

(44) C.Mann , abu Dhabi , birth of an oil sheikhdom , BEIRUT , 1969 , PP. 89 -90.)

(45) علي معجل ، المصدر السابق، ص189.

(46) أعلن حاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط حدود إمارة أبو ظبي على جرفها القاري في 10 حزيران عام 1949، ومن ثم قام في نهاية 1949 بمنح امتياز التنقيب عن النفط في المياه الإقليمية لأبو ظبي إلى شركة إنترنشنال مارين أويل (International Marine Oil) التي نقلت الامتياز عام 1952 إلى شركة أبو ظبي كونسيشن (Abu Dhabi Concession) التي تملك 70% منها شركة البترول البريطانية (British Petroleum Co.)، و30% منها لشركة النفط الفرنسية (Compagine Francaise des Petrolee) مع العلم أن كلتا الشركتين عضو في شركة نفط العراق، واستطاعتا بعد حل اتفاقية الخط الأحمر 1948 أن تحصلا على امتيازات للنفط في منطقة (الخط الأحمر السابقة) نقلاً عن : أحمد صالح خليفة وهدى إسماعيل محمود، إثر النفط في الخلاف الحدودي البري بين المملكة العربية السعودية وقطر1922–1965، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، عدد1، 2012، ص195.

(47) عبد الله سليمان المغني وسعاد عبد الله الهامور، المصدر السابق ، ص166.

(48) **أدما:** تشكلت تلك الشركة في آذار عام 1954 وعرفت الشركة باسم مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة، والتي تختصر بشركة (أدما) ومن الجدير بالذكر إن تلك الشركة تأسست بأموال بريطانية وفرنسية، ولم يكن لأمارة أبو ظبي سوى الاسم، اذا

استحوذت شركة النفط الإنكليزية الفارسية على نسبة (66.66) % من أسهم الشركة الجديدة، أما الأسهم المتبقية فكانت من حصة شركة النفط الفرنسية. نقلاً عن: علي معجل، المصدر السابق ، ص191.

(49) حاولت بريطانيا بعد اكتشاف النفط في عام 1954 تعيين مستشار بريطاني للشيخ شخبوط وفي نفس الوقت يدير الامتيازات النفطية البريطانية خوفاً على مصالحها.

to Ross Hay discussed ،F O, n paragraph 3 EALOJs of his letter 10817/4/52 of November 28, 1952 the question of providing Shaikh Shakhbut of Abu Dhabi with a British Adviser,P.1

(50) محمد فارس الفارس، المصدر السابق ، ص236.

(51) محمد أزهر السماك وأخرون، جغرافية النفط والطاقة، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ،1981، ص175.

(52) جاك دلواني وجان ميشيل شارليه ، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة محمد سيمح السيد ، 1987،ص73–74.

(53) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص110.110.

(54) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص114.

(55) محمد فارس الفارس، المصدر السابق، ص239.

(56) Development plans of the Gcc states 1962- 1995, United Arab Emirates , vol 1, England Archive editions ,1994,p.8.

(57) عبد الله سليمان المغني وسعاد عبد الله الهامور ، المصدر السابق، ص172.

(58) خليل حمود عثمان، المصدر السابق، ص87.

(59) علي معجل ، المصدر السابق، ص186.

(60) علي ناجح محمد العلواني، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي 1947–1963، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2015، ص62.

(61) **الشيخ سعيد بن مكتوم:** هو سعيد بن مكتوم آل مكتوم، ولد في عام 1878، حكم دبي بين عامي 1912–1958، ونشا في كنف والده الشيخ مكتوم الذي حرص على حضوره إلى مجلس حكم إمارة دبي مما اكسبه المعرفة والخبرة السياسية وأمور الحكم، استلم الحكم بعد وفاة والده، اهتم بالجانب الاقتصادي وعمل على دعم الاستقرار والتنمية والازدهار في دبي ومواجهة أثار الأزمات الاقتصادية أثناء حكمه، توفي في التاسع من أيلول 1958. زهير قاسم محمد السامرائي، الشيخ سعيد بن مكتوم ودوره السياسي والاقتصادي في دبي 1878–1958، مجلة الأستاذ، العدد224، مجلد الثاني، 2018، ص242 وما يليها .

(62) F.O. IOR/R/15/2/2010A (India Office Records) under the title The Border Conflict between Dubai and Abu Dhabi in the Period from 19 October 1945 to 26 August 1946.

(63) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1914–1945 ،المجلد الثالث ، دار الفكر العربي، القاهرة ،2001 ص280 .

(64) جون. بي. كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، تعريب وتعليق خيري حماد، بيروت، ١٩٧١، ص169–170.

(65) نورة صابر بن عبلان المزروعي، دولة الإمارات العبية المتحدة والمملكة العربية السعودية النزاعات الحدودية والعلاقات الدولية في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2018، ص64

(66) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص192.

(67) نورة صابر بن عبلان، المصدر السابق، ص65.

(68) **خور العديد:** هو ممر مائي ضحل يقع على الجانب الشرقي من قاعدة شبه جزيرة قطر . المصدر نفسه .

(69) خليل حمود عثمان الجابري، المصدر السابق، ص55.

(70) فهد عباس سليمان، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968–1971، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 1، المجلد 5، السنة الخامسة ،2010، ص4.

(71) تقدم الشيخ شخبوط بمطاليب حول مشكلة البريمي عرفت فيما بعد باسم (مطالب الشيخ شخبوط)، وقد بينت المطاليب الحدود التي كان الشيخ شخبوط يطالب بها وهي تشمل: سبخة، حطي، ويربط القرين مع شريط ساحلي يصل الى الدوحة تاركاً منطقتي سكاك وانابك السعودية، وقد قدمت مطالب الشيخ شخبوط على أساس ولاء القبائل التي تسكن تلك المناطق، ومن خلال تلك المفاوضات ساندت بريطانيا أبو ظبي واعترفت بخور العديد لإمارة أبو ظبي. نقلاً عن ستار عللك، المصدر السابق، ص187

(72) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،2003، ص872.

(73) علي ناجح محمد، المصدر السابق، ص73.

(74) خليل حمود عثمان، المصدر السابق، ص72–73.

(75) **فيصل بن عبد العزيز آل سعود** : ولد في نيسان عام 1906، تلقى سلسلة تعليم في أصول الدين واللغة ،وتعلم فن الفروسية، تدرب منذ صغره على شؤون الإدارة والسياسة، شارك في سن مبكر في المعارك والأحداث التي واكبت نشوء المملكة العربية السعودية، تقلد العديد من المناصب والوزارات حتى كان رئيساً للوزراء في 29 آذار عام 1964، اغتيل عام 1975 . أحمد حسين، والد وما ولد، بيروت ، دار العلمية للنشر، ص.20

(76) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج مضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 1993، ص76 ؛ علي ناجح محمد ، المصدر السابق، ص75.

(77) جون كيلي، المصدر السابق، ص183.

(78) خليل حمود عثمان، المصدر السابق ، ص72–73.

(79) **جزيرة حالول:** وهي جزيرة صغيرة وقاحلة تقع على بعد حوالي 50 ميلاً من قطر، و150 ميلاً من إمارة أبو ظبي، كانت في بداية القرن العشرين مجرد مرسى لقوارب صيد اللؤلؤ وملجأ لسفن صيد الأسماك عندما تهب الرياح وتحيط بالجزيرة بعض مغاصات اللؤلؤ. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج3، ترجمة مكتبة الترجمة بديوان حاكم قطر، قطر، ص297.

(80) CONFIDENTIAL BAHRAIN. E 6 ,BAHRAIN, May ،F O , BRITISH BR I T I RESIDENCY 13, 1954,FA153031,P. 5

(81) ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي دراسة في الصراعات السياسية الخلافات الحدودية العربية – العربية، دار المجدلاوي، عمان، 2001، ص123.

(82) عمر محمود خلف، المصدر السابق، ص87.

(83) محمد فارس الفارس، المصدر السابق، ص238.

(84) عبد الله سليمان المغني وسعاد عبد الله الهامور، المصدر السابق، ص166.

(85) محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات، ص139.

(86) نورة صابر بن عبلان، المصدر السابق، ص74 .

(87) عماد محمد ذياب الحفيظ، الخليج العربي تاريخه حاضره مستقبله، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ،2014، ص313.

(88) ستار عللك، المصدر السابق، ص193.

(89) حسين علي فليح، المصدر السابق، ص83.

(90) صبا حسين مولى ، المصدر السابق ،ص 30.

(91) نقلاً عن: جون بولوك، المصدر السابق، ص17.

(92) نقلاً عن: محمود بهجت سنان ، المصدر السابق ،ص72.